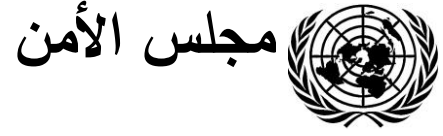


Distr.: General
16 January 2024
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
2206 (2015) بشأن جنوب السودان

مذكرة شفوية مؤرخة 15 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة
الدائمة لجمهورية سلوفينيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية سلوفينيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، وتتشرف بأن تحيل طيه تقرير جمهورية
سلوفينيا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2206 (2015) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 15 كانون الثاني/يناير 2024 الموجهة إلى رئيس اللجنة
من البعثة الدائمة لجمهورية سلوفينيا لدى الأمم المتحدة

تقرير سلوفينيا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2206 (2015)

نفذت سلوفينيا وسائر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معاً التدابير التقييدية، التي فرضها مجلس الأمن على جنوب السودان في قراراته 2206 (2015) و 2290 (2016) و 2428 (2018) و 2521 (2020) و 2577 (2021)، عن طريق اتخاذ التدابير التالية:

- قرار مجلس الاتحاد الأوروبي المتخذ في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة 2015/740 (CFSP) المؤرخ 7 أيار/مايو 2015 بشأن التدابير التقييدية المفروضة بالنظر إلى الحالة في جنوب السودان الذي ينسخ قرار مجلس الاتحاد المتخذ في إطار السياسة نفسها 2014/449/CFSP، بصيغته المعدلة آخر مرة بموجب قرار مجلس الاتحاد المتخذ في إطار السياسة نفسها 2023/726 (CFSP) المؤرخ 31 آذار/مارس 2023⁽¹⁾. ويتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تكفل امتثال سياساتها الوطنية لهذه القرارات.
- لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي 735/2015 المؤرخة 7 أيار/مايو 2015 بشأن التدابير التقييدية المتعلقة بالحالة في جنوب السودان، التي تنسخ لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2014/748، بصيغتها المعدلة آخر مرة بموجب لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي 720/2023 المؤرخة 31 آذار/مارس 2023. ولوائح مجلس الاتحاد الأوروبي ملزمة برمتها وواجبة التطبيق مباشرة في سلوفينيا.

وقد اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي تدابير تقييدية مستقلة تتعلق بجنوب السودان.

وتنفذ سلوفينيا قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجنوب السودان والأحكام القانونية المذكورة أعلاه الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، ضمن ولايتها القضائية المتصلة بالاتحاد الأوروبي وكذلك من خلال تشريعاتها الوطنية ذات الصلة، ويتم ذلك أساساً بموجب قانونها الذي ينظم التدابير التقييدية المعتمدة أو المنفذة عملاً بصكوك وقرارات قانونية اتخذتها منظمات دولية (الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، العدد رقم 2006/127 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2006 والعدد رقم 22/44 المؤرخ 29 آذار/مارس 2022) (قانون التدابير التقييدية)⁽²⁾.

وقد أُدخلت على القانون المذكور أعلاه، في عام 2022، تعديلات زادت إلى حد كبير من فعالية تنفيذ الجزاءات على الصعيد الوطني. وعلى وجه التحديد، فإن قانون التدابير التقييدية نفسه بات ينص الآن على عقوباتٍ وعلى التزامات السلطات الوطنية المختصة ومسائل أخرى كانت تُنفذ سابقاً من خلال اتخاذ مراسيم حكومية، ملغياً بذلك الحاجة إلى إصدار مرسوم حكومي منفصل لكل نظام من نظم الجزاءات.

(1) تُنشر جميع التدابير المشتركة في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي.

(2) نص القانون محفوظ لدى الأمانة العامة وهو متاح لمن يود الاطلاع عليه.

وعلاوة على ذلك، بات قانون التدابير التقييدية بصيغته المعدلة ينص الآن على أنه عندما يدخل مجلس الأمن أو إحدى لجان الجزاءات التابعة له إضافات على قوائم جزاءات الأمم المتحدة الموقعة على الأشخاص والكيانات الخاضعين لتجميد الأصول، فإن لوائح الاتحاد الأوروبي المذكورة أعلاه بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والأنظمة ذات الصلة التي اعتمدت لتنفيذها على أساس قانون التدابير التقييدية تسري مؤقتاً على الأشخاص و/أو الكيانات المدرجة أسماؤهم حديثاً في قوائم الجزاءات، اعتباراً من تاريخ نشر القائمة المستكملة على الموقع الشبكي لمجلس الأمن وحتى بدء نفاذ التعديل المناظر المدخل على مرفقات لوائح الاتحاد الأوروبي⁽³⁾. ويكفل الحكم المذكور أنفاً تنفيذ تدابير تجميد الأصول المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن دون تأخير على الأشخاص الذين فُرضت عليهم جزاءات حديثاً⁽⁴⁾.

وتتطبق أيضاً على هذه التدابير التقييدية بعض الصكوك القانونية العامة الوطنية، مثل قانون العقوبات، والقانون المتعلق بمسؤولية الأشخاص الاعتباريين عن الجرائم الجنائية، وقانون الأجانب، وقانون الدفاع، وقانون الأسلحة النارية، والقانون الذي ينظم مراقبة صادرات المواد المزدوجة الاستخدام.

فهذه القواعد الوطنية تنطبق عند تنفيذ نظام الجزاءات.

(3) المادة 3 (4) من قانون التدابير التقييدية.

(4) وفقاً لما طلبته فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.